

خريشة: لا معنى للمصالحة
دون رفع الحصار وحل أزمة
موظفي غزة

الخميس

9 جمادي الأولى 1437 هـ - 18 فبراير / شباط 2016 م

السنة الثامنة - العدد (182)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

حمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياته بحر: رفض محاكم الاحتلال الافراج عن القيق بمثابة حكم اعدام



أكد د. أحمد بحر أن رفض المحكمة العليا الصهيونية الافراج عن الاسير الصحفي محمد القيق المضرب عن الطعام منذ أربعة وثمانون يوماً يشكل مخالفة لقواعد المحاكمة العادلة وانتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

وشدد بحر في بيان صحفي أصدره اليوم الأربعاء على أن رفض الافراج عن القيق بمثابة حكم اعدام بحقّه، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياته وتدهور حالته الصحية.

واعتبر بحر قرار محكمة الاحتلال بالاستمرار في اعتقال القيق نوعاً من تبادل الادوار بين القضاء والمحاكم وبين المخابرات الصهيونية، وداعياً جماهير شعبنا في الضفة الغربية المحتلة للقيام بفعاليات شعبية ونخبوية لنصرة القيق.

<<< 03

لجنة التربية تبحث نقص الكوادر الوظيفية بوزارة التعليم

<<< 05

اللجنة القانونية تنظم ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء

<<< 06

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تستمع لرئيس بلدية خان يونس

<<< 06



النائب منصور: يجب على
السلطة انهاء التنسيق
الأمني ودعم الانتفاضة

<<< 07

الاحتلال يفرج عن
النائب النتشة



<<< 03



النائب الشيخ علي:
مصالحة دون حل جذري
لأزمات غزة لا حاجة لنا بها

<<< 06

خلال كلمة ألقاها في حفل تخريج حفظة كتاب الله بحر: اقترب النصر بسواعد حفظة كتاب الله

ويمكننا من توالي الانتصارات عليهم حتى دحرمهم عن أرضنا المباركة.

وقال: "نحتفي اليوم بتكريم هؤلاء الطلبة الذين أكرمهم الله ومنّ عليهم بحفظ كتابه، وسنواصل حصن أبنائنا على الجد والاجتهاد في المسيرة القرآنية المباركة"، مشدداً على ضرورة حث الأبناء على حفظ كتاب الله والتمسك به، داعياً الأهالي وولاة الأمور إلى استغلال الإجازات المدرسية والحاق بأبنائهم بحلقات تحفيظ القرآن المنتشرة في مناطق ومساجد القطاع كافة.

وأكد على أن هذه القوافل من حفظة القرآن تمثل قوافل للنصر والتحرير والفتح للمسجد الأقصى مشيراً إلى أنهم الأقدر على المسير نحو تحرير القدس والأسرى والحفاظ على شرف الأمة منوهاً إلى أن المسجد الأقصى أمانة في أعناقنا جميعاً.



أكد أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، أن نصرنا على أعدائنا اقترب بقوة إيماننا وتخريجنا لجيل كامل يحفظ كتاب الله، مشدداً على ضرورة تربية أبنائنا على عقيدة التوحيد وأخلاق القرآن الكريم.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها في حفل أقامته دار القرآن الكريم والسنة لتكريم بمناسبة تخريج كوكبة جديدة من حفظة كتاب الله على مستوى قطاع غزة، بحضور رئيس دار القرآن الكريم والسنة النائب في المجلس التشريعي عبد الرحمن الجمل، ولفيف من الدعاة والقراء والعلماء وذوي الطلاب الخريجين.

وحث بحر في كلمته أبناء الشعب الفلسطيني على التمسك بالقرآن الكريم والتقرب إلى الله، ملفتاً لأن ذلك يقربنا من النصر على أعدائنا والتغلب عليهم

أعدها مركز "مسارات" التشريعي يتسلم وثيقة الوحدة الوطنية



أطلقها مؤخراً بهدف تحقيق الوحدة الوطنية بين فتح وحماس، والتي تأتي في ظل أجواء المصالحة في الدوحة، داعياً كل الأطراف للبناء عليها واستثمارها بهدف الوصول للحظة التاريخية التي يتمناها الكل الفلسطيني وهي إنهاء الانقسام، موضحاً أن الوثيقة تحتوي على جذور الانقسام وأسبابه، ومبادئ وقواعد ومنطلقات عامة، ومحددات ووسائل التوافق على المبادئ التوافقية، مع تأكيدها على أن الحل والمصالحة لا تكون إلا من خلال رزمة شامل يتم تنفيذها بشكل متزامن من الأطراف المعنية في الساحة الفلسطينية.

الرامية لتعزيز ثقافة الوحدة الوطنية والتعايش بين مكونات الشعب الفلسطيني، واعتبر الوثيقة مدخل أساس وهام للمصالحة الوطنية، ثمنا للجهد الذي قام به مركز مساواة من أجل الوصول إلى مسودة هذه الوثيقة التي تعتبر مدخل لأي مصالحة وطنية حقيقية، ووعده بأن يقوم المجلس التشريعي بدراسة مسودة الوثيقة ووضع الملاحظات اللازمة عليها قبل أن تصبح وثيقة رسمية صادرة عن المركز.

من جهته أشاد عبد العاطي بمبادرة المجلس التشريعي الفلسطيني التي

تسلم الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مسودة وثيقة الوحدة الوطنية التي أعدها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية "مسارات"، جاء ذلك خلال زيارة مدير برنامج دعم وتطوير المصالحة في مركز مسارات سلطان ياسين، ومدير المركز في قطاع غزة صلاح عبد العاطي لمقر التشريعي بغزة حيث استقبلهما بحر في مكتبه، بحضور النواب إسماعيل الأشقر، يحيى العبادسة، وهدي نعيم.

بدوره أشاد بحر بجهود مركز مسارات

خريشة:

لا معنى للمصالحة دون رفع الحصار وحل أزمة موظفي غزة



أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أن أي اتفاق مصالحة يتجاوز مسألة رفع الحصار عن غزة وحل أزمة الموظفين، لا معنى له، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة الالتزام بوثيقة الوفاق الوطني الذي وقعت عليها الفصائل عام 2006م، واعتمادها كميثاق وطني فلسطيني يمكن البناء عليه.

وقال خريشة في تصريح صحفي أدلى به لوسائل الإعلام مؤخراً، إن تجاوز حل أزمات القطاع ورفع الحصار عنه وإنهاء معضلة الموظفين، ستبقي المشكلة قائمة ولن تحلها وليس من المنطقي تشكيل حكومة لا تستطيع رفع الحصار، محذراً في الوقت ذاته من تجاوز دور المجلس التشريعي في لقاءات المصالحة.

وأشار إلى أن أي حكومة مهما كانت لا تنال ثقتها من المجلس التشريعي فهي باطلة ومخالفة للدستور بنص القانون الأساسي الفلسطيني، خاصة إن كانت ناجمة عن توافق سياسي بين حركتين تمتلكان غالبية مقاعد المجلس.

وطالب خريشة رئيس السلطة محمود عباس بضرورة إجراء انتخابات فورية كحل حقيقي ومخرج للوضع الراهن، مضيفاً "وليختار المنتخبون طبيعة المرحلة القادمة ويصيغوا توجهاتها"، ملفتاً لأن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قد فشل فشلاً ذريعاً بإقرار رئيس السلطة محمود عباس، وليس من المنطقي استبداله بوثيقة أجمعت عليها الفصائل

الفلسطينية. وحول قيام حكومة الوحدة بالإعداد للانتخابات، قال: "إن هذه هي مهمتها الأساسية رغم أنه لا يوجد ضامن للسلطة بالالتزام في تنفيذ هذه المهمة، لا سيما وأنها لم تلتزم في ذلك إبان تشكيل حكومة التوافق، وعدم التزام عباس بإصدار مرسوم تفعيل التشريعي أو الدعوة للانتخابات، قائلاً: "لقد كذبوا علينا وقتها".

وأوضح أن الرئيس عباس يملك مفاتيح الدعوة للانتخابات وعقد التشريعي والإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير بما في ذلك الأمناء العاميين للفصائل الإسلامية، ما يعني أنه يملك مفاتيح تطبيق اتفاقات المصالحة، منتقداً أداء الفصائل الفلسطينية الأخرى داخل منظمة التحرير في حل المشاكل السياسية، الأمر الذي أضعف دورها وتواجدها وتأثيرها السياسي.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

اتفاق أوسلو.. أساس الانقسام

يعلق أبناء شعبنا آمالا كبيرة على لقاءات المصالحة الجارية في الدوحة، إذ ترسم توقعاتهم بحجم الألم والمعاناة التي تسببها الانقسام البغيض على مدار السنوات العجاف الماضية، وخصوصا في ظل اشتداد الحصار الظالم على قطاع غزة، وفي ظل قسوة الهجمة والمخططات والتحديات الصهيونية الخطيرة التي تتربص بوطننا نذر التصفية والاستهداف.

من هنا فإن اللقاءات الجارية يفترض أن ترتقي إلى تطلعات شعبنا كونها لقاءات حاسمة تهدف إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وإنهاء الانقسام بشكل كامل وحقيقي، والتأسيس لمرحلة جديدة في حياة شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية.

تراود شعبنا الآمال في طي صفحة الماضي والانتقال إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني القائم على أساس الشراكة السياسية، وعلى قاعدة الحفاظ على حقوق وثوابت شعبنا، إلا أننا نخشى من عدم توفر الإرادة لدى البعض ما سوف يحول دون تذوق ثمار المصالحة ويبقى الوضع الفلسطيني على حاله دون أي تغيير.

يفترض أن نلمس إرادة جادة هذه المرة عن سائر المرات السابقة، وخاصة بعد سقوط مسيرة التسوية والمفاوضات، واستمرار وتصاعد التهويد والاستيطان الصهيوني في القدس والضفة الغربية، ما يجعلنا كفلسطينيين وكقوى وفصائل فلسطينية أمام استحقاقات تاريخية لجهة العمل على بناء استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة أخطار وتحديات المرحلة القادمة لمواجهة التمدد الاستيطاني وتعاطم التهويد وتواصل العدوان ضد وطننا، أرضا وشعبا ومقدسات.

ننتظر، ومعنا شعبنا الفلسطيني بكافة شرائحه ومشابهه، تطبيق صادقا وأميناً لكافة ملفات المصالحة الوطنية، إذ أن مفهوم المصالحة لا يقتصر على إنجاز ملفي الحكومة والانتخابات فحسب، بل إن الأمر يتعدى ذلك باتجاه إعادة صياغة الواقع والنظام السياسي الفلسطيني بهدف إدارة العلاقات الفلسطينية الداخلية من خلال مرجعية وطنية تتحمل المسؤولية في هذه اللحظة التاريخية من حياة شعبنا وقضيتنا على أساس الشراكة الوطنية الكاملة.

لكن الأنباء الأخيرة التي تحدثت عن عدم حسم بعض القضايا، وفي مقدمتها موضوع الموظفين، تلقي بظلال كثيفة من الشكوك حول جدية الإخوة في حركة فتح تجاه إنجاز المصالحة، فلا مصالحة إلا على قاعدة التسليم بحقوق الموظفين والتسليم بشرعيتهم الوظيفية، ولا مصالحة إلا على قاعدة كرامة الموظفين ومنحهم ما يستحقون من كرامة وعيش كريم لهم ولعائلاتهم.

والمؤسف أن لقاءات المصالحة تتزامن مع إمعان لدى بعض الجهات داخل حركة فتح في التشويه والخداع والتضليل، ومن بينها تصريحات عزام الأحمد الذي خرج إثر جولة الحوار الأخيرة نافيا الاتفاق على أي قضية من القضايا، بشكل منافي للواقع ومثير للاستياء والإحباط.

لسنا بحاجة للمرد على مثل هذه الترهات والتفاهات، لكن الحقيقة الأكثر صراحة وجلاء أن اتفاق أوسلو هو سبب وأسّ الانقسام الفلسطيني، وأن لحظة توقيع اتفاق أوسلو واعتراف المنظمة بإسرائيل هي التي أرخت لبداية الانقسام، إذ أن شعبنا عاش في ظل الانتفاضة المباركة الأولى تلاهما منقطع النظير بين القوى والفصائل الفلسطينية، وكان يسير على طريق أهدافه الوطنية لولا الطعنة التي جاءت من الخلف تم إجهاد الانتفاضة وتوقيع أوسلو والعمل بالتنسيق الأمني الذي لا زال مستمرا حتى اليوم، والذي أصبح مثار فخر لقيادة السلطة حين أكد السيد محمود عباس أن التنسيق الأمني مقدس، وحين أكد ماجد فرج رئيس مخابرات السلطة أن أمن السلطة أحبط أكثر من 200 عملية ضد الكيان الصهيوني.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني ندعو إلى أن تكون المرحلة القادمة مرحلة الوحدة والوفاق بامتياز، فقد سئم شعبنا كل الأبواق النافخة في كير الانقسام والتحريض على استمرار التشتت الداخلي، ولم يعد يثق إلا في الجهود والأصوات الدافعة صوب الوحدة والمصالحة، وليس في الأصوات القبيحة التي تقطر بالكذب والسم الزعاف.

للمصالحة أصول واستحقاقات واجبة، وينبغي أن يتم حل وإنجاز كافة القضايا والملفات الخاصة بالمصالحة، بعيدا عن التجزئة المخلة والانتقائية المرفوضة، كي يتذوق شعبنا ثمار المصالحة، وتنتهي صفحة الآلام والمعاناة، ويتفرغ الفلسطينيون جميعا لمواجهة الأخطار والتحديات والمخططات الصهيونية.

رئاسة التشريعي تحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير القيق



قد صرحت بأنها ستسمح للاحتلال بقتل 200 ألف فلسطيني من غزة بدلا من ألفين وذلك لتلقين حماس درساً على حد قولها.

وأضاف بحر إن شعبنا هو من سيلقن الاحتلال الدرس تلو الدرس حتى يندحر عن أرضنا ومقدساتنا، داعياً لمحاسبة كلنتون في المحافل والمحاكم الدولية على تصريحاتها المناهضة والمعادية للشعب الفلسطيني والمساندة للاحتلال الذي لا يقيم وزناً لمنظومة الأخلاق والقوانين.

بالاستمرار في اعتقال القيق نوعاً من تبادل الأدوار بين القضاء والمحاكم وبين المخابرات الصهيونية، وداعياً جماهير شعبنا في الضفة الغربية المحتلة للقيام بفعاليات شعبية ونخبوية لنصرة القيق. إلى ذلك ندد بحر في بيان صحفي آخر بتصريحات مرشحة الرئاسة الأمريكية هيلاري كلنتون بشأن غزة، واعتبرها تصريحات لا أخلاقية وفاشية وتؤكد نازية برنامجها الانتخابي وتشكل تهديد صارخ للأمن والسلم الدوليين ومخالفة لأبسط قواعد حقوق الإنسان، وكانت كلنتون

أكد د. أحمد بحر أن رفض المحكمة العليا الصهيونية الإفراج عن الأسير الصحفي محمد القيق المضرب عن الطعام منذ أربعة وثمانون يوماً يشكل مخالفة لقواعد المحاكمة العادلة وانتهاك فاضح لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وشدد بحر في بيان صحفي أصدره اليوم الأربعاء على أن رفض الإفراج عن القيق بمثابة حكم اعدام بحقه، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياته وتدهور حالته الصحية.

واعتبر بحر قرار محكمة الاحتلال

هاتفه بحر مهنتاً.. الاحتلال يفرج عن النائب النتشة

يخرج من سجون الاحتلال منذ عام 2002 حتى الآن سوى أشهر قليلة ومتقطعة. وتوافد المواطنون على منزل النتشة لتهنئته بالإفراج وكان من ضمنهم عشرات الشخصيات الإسلامية وكبار العشائر بمحافظة الخليل وقيادات القوى والفصائل ونواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، والجدير ذكره أن د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي هاتف النائب النتشة مهنتاً فور الإفراج عنه، وتمنى له حياة هادئة بجوار أسرته ومحبيه، مؤكداً بأن سياسة الاحتلال في اختطاف النواب لن تؤتي ثمارها ولن ينعزل النواب عن خدمة شعبهم ومجتمعهم وناخبهم، وداعياً المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية لإجبار الاحتلال على الإفراج عن النواب المختطفين كافة.



أفرجت سلطات الاحتلال الأسبوع الماضي عن النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل محمد جمال النتشة بعد سجنه لمدة (35 شهراً) في الاعتقال الإداري قضاها متنقلاً بين سجون الاحتلال كان آخرها سجن النقب الصحراوي، وكان المئات من المواطنين في استقباله لدى وصوله لمعبر ترقوميا.

واعتقلت سلطات الاحتلال النائب النتشة في مارس من العام 2013، وحولته للاعتقال الإداري المتكرر 6 مرات، وكانت هذه هي المرة التاسعة لاعتقاله في سجون الاحتلال ووصلت سنوات اعتقاله في مجملها لـ (19) سنة متفرقة، وكان النتشة قد انتخب لعضوية المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح عام 2006 أثناء تواجده في سجون الاحتلال، يذكر أنه لم

عبر عن دعمه لمبادرة المجلس التشريعي يستقبل وفد تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة



ودعم المصالحة الوطنية والسير في اتجاه إنهاء الانقسام، مشدداً على ضرورة توحيد كافة الجهود لتحقيق مصالحة حقيقية تنهي أزمات ومشاكل المواطنين الناجمة عن الانقسام. بدوره أوضح النائب صلاح البردويل أن مباحثات ولقاءات الدوحة تهدف لبحث وضع برنامج سياسي يقوم على القواسم المشتركة، فضلاً عن المضي قدماً باتجاه تفعيل وثيقة الوفاق الوطني مع التوافق على بعض التعديلات التي تلائم التطورات الحالية وتتناسب مع الحالة الوطنية، مقدراً الجهود الوطنية التي بذلتها شخصيات مستقلة وازنة بهدف إنهاء الانقسام.

وتصويب سلوكها. وأشار لأن المبادرة نصت على الإعلان عن موعد محدد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والتوافق على قانون انتخابي بشأن المجلس الوطني الفلسطيني، والعمل الفوري على المصالحة المجتمعية وجبر الضرر الاجتماعي الناتج عن سنوات الانقسام، وإشاعة أجواء الحرية والديمقراطية وسيادة القانون ونيل العنف الداخلي، واعتماد أسلوب الحوار البناء للتغلب على كافة الصعاب. من جهته أكد رئيس وفد الشخصيات المستقلة مراد الرئيس دعم التجمع بكافة شخصياته للمبادرة المجلس التشريعي، مثنياً حرص المجلس على إنهاء الانقسام

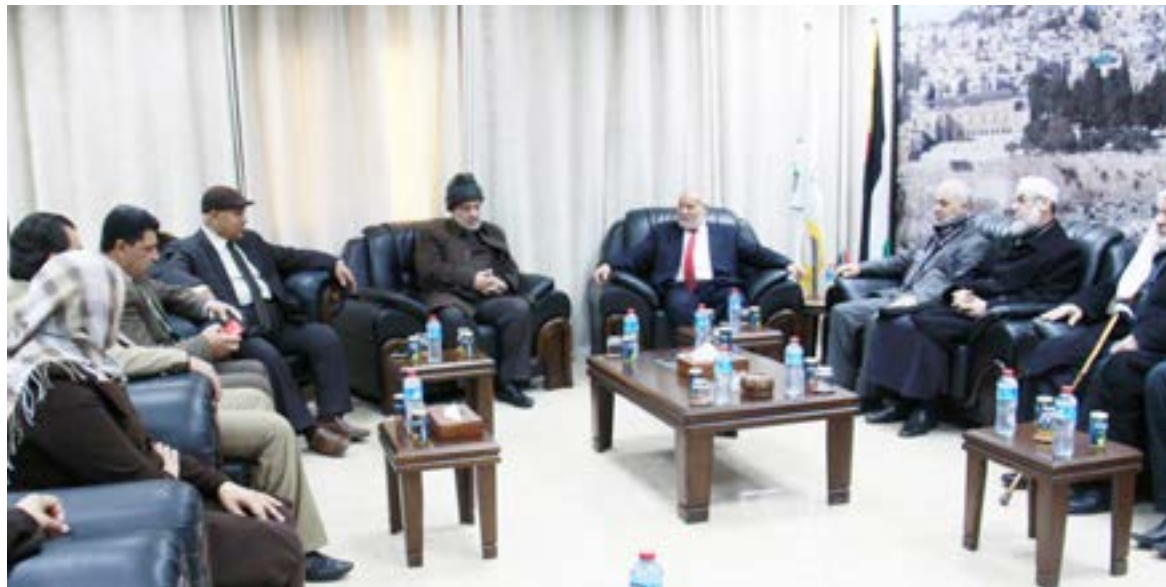
وأوضح أن أهم بنود المبادرة تمثلت في التثام الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية بحضور الجميع للاتفاق على وضع استراتيجية وطنية لمواجهة كافة التحديات وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ومن ثم الشروع الفوري في تشكيل حكومة وحدة وطنية من كافة الفصائل الفلسطينية تضطلع بكافة الالتزامات الملزمة على عاتقها في الضفة وغزة، مع التأكيد على انعقاد المجلس التشريعي فور تشكيل الحكومة وعقد جلسة موحدة للكتل والقوائم والأعضاء كافة لمنح الحكومة الثقة حتى تتمكن من ممارسة أعمالها وفقاً للقانون والأصول، وليتمكن التشريعي من مراقبة أعمالها

منطلق تلك المسؤولية وهدفت لدعم مسيرة المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام وإعادة اللحمة للوطن ومؤسساته في كل محافظات الوطن، مشيراً لأن المبادرة تعزز منطلقات المصالحة المتفق عليها بين حركتي حماس وفتح بإجماع الفصائل الفلسطينية. وشدد على دعم المجلس التشريعي للتفاهات الأخيرة التي جرت في الدوحة، معبراً عن أمله في أن يعمل الجميع وتتضافر كل الجهود من أجل الوصول لاتفاق نهائي واضح ينهي الانقسام ويطبق تفاهات واتفاقيات القاهرة والشاطي التي تمت سابقاً وصولاً لإنهاء حقبة الانقسام السياسي البغيض.

استقبل الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمقر التشريعي مؤخراً وفداً من تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة برئاسة مراد الرئيس، وحضر اللقاء عدد من النواب منهم صلاح البردويل، محمد فرج الغول، سالم سلامة، مروان أبو راس، يحيى العبادسة، وهدي نعيم، وغير ممثلي تجمع الشخصيات المستقلة عن دعمهم للمبادرة التي أطلقها التشريعي مؤخراً بهدف إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية. بدوره أكد بحر أن المجلس التشريعي يقوم بدوره ويتحمل مسؤولية وحدة شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده، ملفتاً لأن مبادرة التشريعي جاءت من

ناقش معهم قضايا تخص مهنة المحاماة التشريعي يستقبل وفداً من نقابة المحامين

فلسطين. من جهته استعرض نائب نقيب المحامين صافي الدحدوح جملة من القضايا التي تهم المحامين وتخص تنظيم مهنة المحاماة في قطاع غزة، داعياً التشريعي للمساهمة لإيجاد الحلول المناسبة والسريعة لبعض المشكلات التي يعاني منها قطاع المحاماة في غزة، وشاكراً للتشريعي جهوده الرقابية والتشريعية الرامية لخدمة المجتمع الفلسطيني. وفي نهاية اللقاء رحب نواب التشريعي بعقد ورشة عمل موسعة تحت يرعاها المجلس التشريعي وتدعى لها نقابة المحامين، والمؤسسات الحقوقية والقانونية في البلاد، والشخصيات الاعتبارية وممثلين عن المحامين الممارسين لمناقشة كل ما من شأنه أن يخدم مهنة المحاماة ويطورها ويحفظ حقوق المحامين الذين لم يبخلوا يوماً على شعبنا وبذلوا قصارى جهودهم في الدفاع عن أسرارنا في سجون الاحتلال على مدار عقود عدة.



التشريعي، داعياً إياهم لعدم التردد في إحاطة المجلس التشريعي علماً حول أي قضية تخالف القانون الأساسي، أو تتجاوز بشكل أو بآخر منظومة القوانين المعمول بها في

محامياً ويدعم المحامين لينالوا حقوقهم في المجالات كافة، مشيراً لأنه لن يتخلى عن واجباته تجاه زملائه المحامين، ومشدداً على أن النقابة تحظى بالاحترام لدى المجلس

شؤون الحياة. من ناحيته شكر النائب محمد فرج الغول وفد النقابة لحرصهم على متابعة كل ما يخص المحامين وقضاياهم المختلفة، ملفتاً لأنه

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمكتبه مطلع الأسبوع وفداً من مجلس نقابة محامين فلسطين ترأسه نائب النقيب صافي الدحدوح، بحضور نواب المجلس محمد فرج الغول، وسالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، يحيى العبادسة، جميلة الشنطي، وأمين عام التشريعي نافذ المدهون، وناقش معهم واقع المحامين وقضايا تخص مهنة المحاماة في قطاع غزة. بدوره رحب بحر بوفد النقابة الزائر لمكتبه واستعرض أمامهم جهود التشريعي الرامية لخدمة العدالة على قاعدة إحقاق الحقوق وسيادة القانون، منوهاً لسلسلة القوانين التي أقرها المجلس التشريعي خلال السنوات الماضية والتي تحمي الثوابت الوطنية وتعالج قضايا المجتمع وتلامس هموم المواطنين، مؤكداً حرصه الشديد على الوقوف بجوار فئات المجتمع الفلسطيني كافة وخاصة الضعيفة منها والمهمشة بهدف نصرة تلك الفئات في مجمل

للسنة الخامسة على التوالي

نواب الوسطى يقدمون مساعدة مالية لطلبة الجامعات في المحافظة

(75) طالب وطالبة من جميع مناطق المحافظة، مبيناً أن هذا المشروع يأتي بهدف التخفيف عن الأسر الفقيرة التي ليس بمقدورها توفير الرسوم الجامعية لأبنائها.

وأكد أن مكتب نواب الوسطى يجتهد مع بداية كل فصل دراسي لتوفير مبالغ نقدية من أجل مساعدة الطلاب على تسديد الرسوم الجامعية وذلك تخفيفاً لمعاناة الأسر الفلسطينية في المحافظة التي يعاني ساكنها من الفقر والبطالة كبقية أهالي قطاع غزة.



قدم نواب المحافظة الوسطى في المجلس التشريعي مساعدات نقدية لطلبة الجامعات في المحافظة بلغت 10000 دولار، تم توزيعها على الطلبة الذين لا يستطيعون تسديد رسومهم الجامعية نتيجة سوء أوضاع أسرهم الاقتصادية والمادية.

بدوره أوضح النائب سالم سلامة بأن المشروع يتم تنفيذه للسنة الخامسة على التوالي في محافظة الوسطى، وقد استفاد منه

استمعت لوحدة المعلومات بوزارة الصحة

لجنة التربية تبحث نقص الكوادر الوظيفية بوزارة التعليم



على أهمية النهوض بهذه الوحدة ودعمها من خلال مناقشة مشكلاتها مع المعنيين بالوزارة من أجل تحسين أداء العمل فيها. من جانبه نوه الوحيد أن ما جاء بتقرير ديوان الرقابة يستند إلى حقائق وبيانات ومعلومات هي بالأصل موجودة لدى وحدة نظم المعلومات وأن الوزارة ردت على التقرير، مشيراً لأن إجراءات ونظام العمل بالوحدة والكادر الوظيفي فيها بما فيه من إداريين وإخصائيين وسكرتارية صحية بحاجة لإعادة نظر وتقييم مجدداً بهدف تجويد العمل وتحسينه.

وأشار إلى قضية نقص المعلومات الواردة من قبل المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة وقلة بعض الأجهزة والتجهيزات اللازمة لعمل الوحدة، وكشف عن مقرر جديد للوحدة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية سيشتغل على قسم تكنولوجيا المعلومات ووحدة نظم المعلومات وجميع الأجهزة والتجهيزات اللازمة.

من جانبه أكد النائب خميس النجار على أهمية هذه الوحدة وضرورة الاهتمام بها كونها المرأة والمؤشر الحقيقي للوضع الصحي والتي يستند عليها في إعداد التقارير، مشدداً على ضرورة ربط جميع المستشفيات الحكومية والخاصة في هذه المنظومة وضمان الرقابة عليها.

الوظيفية الواردة في موازنة الوزارة، وإعداداً ببذل أقصى جهد مستطاع بهدف تذليل كل العقبات التي تعترض العمل في وزارة التعليم وغيرها من الوزارات والهيئات الحكومية للمضي قدماً نحو تجويد وتحسين الخدمة المقدمة للمواطن وسعيًا لراحة الموظفين بالوظيفة العمومية.

وزارة الصحة

من جهة أخرى عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لمدير وحدة المعلومات بوزارة الصحة هاني الوحيد، وناقشت معه تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية حول عمل وحدة نظم المعلومات بالوزارة، وترأس الجلسة النائب عبد الرحمن، بحضور النواب خميس النجار ومقرر اللجنة، سالم سلامة، يوسف الشرافي، ومحمد شهاب.

بدوره أوضح النائب الجمل رئيس اللجنة بان جلسة الاستماع تأتي في إطار مناقشة التقرير الإداري الصادر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية حول عمل وحدة نظم المعلومات بالوزارة والوقوف على المشاكل التي تواجه عمل الوحدة وسبل معالجتها مع المعنيين في الوزارة، مشيراً لاستعداد لجنته لتوفير المساعدة المطلوبة من أجل تجاوز العقبات والمعوقات التي تعترض عمل الوحدة وكافة مكونات الوزارة، مؤكداً

وأوضح ثابت الاحتياجات الوظيفية بوزارته بالأرقام وبشكل دقيق، مشيراً لقضية إعادة تدوير بعض المعلمين والبعد المكاني وما ترتب على ذلك من مشاكل على كاهل المعلم، بالإضافة إلى قضية الاحتياجات الوظيفية من المعاقين حسب القانون، علاوة على الموظفين الذين خرجوا من الخدمة لبلوغهم السن القانونية دون مبادرة الجهات المعنية بسد هذا العجز.

وأشار إلى النقص الحاصل في الكوادر البشرية في قطاع التعليم العالي من احتياجات إدارية وأكاديمية وأثر الانقسام السياسي على الجامعات والمعاهد والكلية الحكومية، ملفتاً إلى تقرير مشترك تم إعداده بهذا الخصوص من قبل وزارته بالاشتراك مع ديوان الموظفين العام.

وأكد حرص وزارته فيما يتعلق بالأعباء المالية والوظيفية واستعداد الوزارة بالتعاون مع ديوان الموظفين وأي جهة في سبيل الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في وزارة التربية والتعليم العالي.

وفي نهاية الجلسة شكر رئيس اللجنة الحضور على سعة صدرهم وتجاوبهم مع الموضوعات المطروحة، لما أبدوه أيضاً من ملاحظات مهمة وعلى الجهود المبذولة في سبيل معالجة وتذليل مشكلة الاحتياجات الوظيفية في حدود التشكيلات والاحتياجات

من مديريين ومعلمين وإداريين وأذنة، بالإضافة لبعض الاحتياجات الوظيفية الخاصة بالجامعات والكلية الحكومية من أكاديميين أو إداريين.

واستعرض رئيس الديوان تقارير وأرقام وإحصائيات متعلقة بالوزارة وموظفيها وكوادرها البشرية، مشيراً لوجود آليات وإجراءات معينة يجب اتخاذها حين التوظيف مثل الاعلانات العلنية والخارجية، واحتياجات الوزارات المتوافقة مع التشكيلات والهيكلية الوظيفية.

وأشار عابد لوجود لجان مشكلة بالتعاون مع الوزارات والهيئات الحكومية بهدف إدارة تنمية الموارد البشرية في كل الجهات الحكومية والوزارات، مؤكداً على ضرورة الالتزام بالسياسات العامة وعدم تجاوزها والتنسيق مع الديوان لدى البدء بالإجراءات القانونية.

من جانبه شدد وكيل وزارة التربية والتعليم زياد ثابت على قضية الاحتياجات الوظيفية والتشكيلات المدرسية في الوزارة في ظل ازدياد أعداد الطلبة وزيادة نصاب الدروس الأسبوعية للمعلم والأعباء الدراسية، ملفتاً لوجود العديد من المعلمين المرضى الذين حصلوا على إجازات وفقاً للقانون، بالإضافة لابتعاث بعض المعلمين مما أدى إلى نقص في كادر المعلمين في المدارس والمديرية المختلفة.

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي يوم أمس الأول اجتماعاً مشتركاً مع وزارة التربية والتعليم وديوان الموظفين العام لمناقشة قضايا الوزارة المتعلقة بنقص أعداد الموظفين في الوزارة، وقد ترأس الاجتماع النائب عبد الرحمن الجمل بحضور النواب أعضاء اللجنة خميس النجار، النائب سالم سلامة، النائب يوسف الشرافي، النائب محمد شهاب، النائب يونس أبو دقة، النائب يحيى العبادسة، النائب جميلة الشنطي، والنائب هدى نعيم، في حين وشارك في الاجتماع رئيس الديوان الموظفين العام محمد عابد، ووكيل وزارة التربية والتعليم زياد ثابت.

بدوره أوضح رئيس اللجنة بأن الاجتماع يأتي في إطار مناقشة مشكلة وزارة التربية والتعليم الخاصة بنقص الكوادر الوظيفية، ملفتاً لأن لجنته تنطلق في معالجة أزمت الوزارات المختلفة من منطلق المسؤولية الملقاة على عاتق الجميع تجاه المشاكل التي تواجه المسيرة التعليمية وخاصة الاحتياجات الوظيفية ومناقشتها بهدف إصدار التوصيات اللازمة بشأنها لكل الجهات المعنية.

واستمعت اللجنة إلى رئيس ديوان الموظفين حول الموظفين في وزارة التربية والتعليم بما فيها التعليم العام

الشرافي: المساس بحياة القيق جريمة يتحمل الاحتلال تداعياتها وشعبنا لن يسكت على استشهاده أسراه

عنه، داعياً لإشعال انتفاضة القدس في وجه الاحتلال رداً على جرائمه بحق القيق، ملفتاً لأن شعبنا لن يسكت عن استشهاده. وطالب حركة فتح بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال فوراً والالتفاف مع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ودعم الانتفاضة في مواجهة الاحتلال. يذكر أن محكمة الاحتلال رفضت مساء أمس مقترح هيئة الدفاع عن الأسير القيق بنقله لمستشفى برام الله.

وقال الشرافي في تصريح صحفي أصدره أمس: "إن قرار المحكمة بشأن القيق يشكل جريمة إعدام بطيء بحقه، وإن المساس بحياته أو استشهاده لا يسمح لله يمثل وصمة عار في جبين الإنسانية التي تأمرت بصمتها تجاه ما يقوم به الاحتلال بحق القيق." ووصف حملة التضامن مع القيق بالمستوى المتدني مطالباً كل منظمات حقوق الإنسان والنقابات والاتحادات الصحفية العالمية بالضغط على الاحتلال للإفراج الفوري

وصف النائب في المجلس التشريعي يوسف الشرافي قرار المحكمة الصهيونية أمس برفض نقل الأسير القيق للعلاج في مستشفى فلسطيني في الضفة الغربية يمثل جريمة إعدام منظمة وإمعان في الجريمة بقصد القتل الواضح، يتحمل الاحتلال وحده تداعياتها، مطالباً بضرورة استمرار وتوسيع حملة التضامن والرفض لكل ممارسات الاحتلال بحق القيق والأسرى في سجون الاحتلال.



يعتبر "كافر". واستدركت قائلة: "المطلوب توفر إرادة جادة، وإيجاد حلول جذرية حقيقية لأزمات الشعب"، موضحة أن الأزمات طالت الجميع، بما فيهم موظفي القطاع المحسوبين على السلطة، بعد استقطاع جزء من رواتبهم بحجج واهية وغير مقبولة.

وأشارت في الوقت ذاته إلى ضرورة دعم فئة الشباب في ظل انغلاق وانعدام الأفق أمامهم وخاصة طموحهم بإيجاد وظائف بغزة بفعل الأزمات الغارقة فيها منذ سنوات، معتبرة أن أي مصالحة لا تحقق ما سبق لا يمكن أن نثق بها ولن تجد طريقها للنجاح.

قالت النائب في المجلس التشريعي نعيمة الشيخ علي، إن أي مصالحة لا توجد حلاً جذرياً لأزمات قطاع غزة لا معنى لها، ولنسنا بحاجة لها، وذلك على اعتبار أن أزمات القطاع هي الأبرز في سلسلة معاناة المواطنين الفلسطينيين.

وطالبت الشيخ علي في تصريح صحفي أدلت به لوسائل الإعلام مؤخراً بإيجاد حلول حاسمة وفورية وجذرية لأزمات غزة، معتبرة ذلك هو الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه أي مصالحة وطنية قادمة، مؤكدة أن حل أزمات القطاع أولوية تتقدم على غيرها من الملفات الأخرى: "لأن غزة لم تعد تحتل أكثر من ذلك"، وفق تعبيرها.

وأضافت: "التوافق على برنامج اجتماعي واقتصادي يحسن أوضاع قطاع غزة ضرورة مقدمة على التوافق على برنامج سياسي أو التوافق على منصب نائب للرئيس"، مشددة على أن معاقبة قطاع غزة بذريعة أن حماس تسيطر عليه هي ذريعة "غير مقبولة"، لأن أغلب المجتمع غير مسيس، ولا يجوز إخضاعه لعقوبات سياسية، على حد قولها.

ورفضت الشيخ علي البحث عن اتفاقيات مصالحة جديدة، مؤكدة أن ما تم التوقيع عليه بين الفصائل من اتفاقيات سابقة

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تستمع لرئيس بلدية خان يونس

عليها لعدد من الجهات منها شركة توزيع الكهرباء، ومصحة بلديات الساحل. من جهته وعد النائب الأشقر بدعم لجنة لمطالب البلدية لدى الجهات المعنية بالإضافة لوقوف اللجنة إلى جانب البلدية في أزمته التي تمر بها، كما أوصى بعقد جلسة موسعة تضم وزارة الحكم المحلي وسلطة الأراضي وبلدية خان يونس لبحث أزمات بلدية خان يونس وإمكانية معالجتها.

خان يونس، مثنياً دور البلدية في تقديم الخدمات للمواطنين في ظل الحصار وقلة الامكانيات المتاحة للبلديات. وناشد الأسطل اللجنة بمساعدة البلدية في تخصيص أراضي في مدينة خان يونس لتعويض السكان المتضررين نتيجة تنفيذ البلدية للمخططات الهيكلية، كما أشار إلى بعض المشاكل المالية التي تعاني منها البلدية وخاصة الديون المتركمة

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع لرئيس بلدية خان يونس يحيى الأسطل بمقر المجلس، بحضور رئيس اللجنة النائب اسماعيل الأشقر ومقررها النائب مروان أبو راس، وعضو اللجنة النائب سالم سلامة. وبين الأشقر أن الجلسة جاءت بناءً على طلب رئيس البلدية لاستعراض بعض القضايا والمشاكل التي تعاني منها بلدية

ناقشت مشروع قانوني المنازعات الادارية والصلح الجزائي

اللجنة القانونية تنظم ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء



قبل عرضهما على المجلس التشريعي الفلسطيني لإقرارهما.

وناقشت اللجنة مشروع قانون المنازعات الادارية لتعديله حتى يصبح على درجتين من التقاضي، كما ناقش أعضاء اللجنة مشروع قانون الصلح الجزائي، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تضم أعضاء الدائرة القانونية في المجلس، وممثلين عن النيابة العامة، لوضع قانون الصلح الجزائي بشكله النهائي قبل عرضه على المجلس التشريعي لإقراره بالمناقشة العامة.

والغايات من القانون وإصدار نظام بشأن التراخيص وإصدار نظام بشأن التعرفة الموحدة للكهرباء.

المنازعات الادارية والصلح الجزائي
ومن جهة أخرى عقدت اللجنة القانونية اجتماع دوري لها مؤخراً بمقر المجلس التشريعي، بحضور رئيس اللجنة النائب المستشار محمد فرج الغول، وأعضاءها النواب، يونس الأسطل، مروان أبو راس، محمد شهاب، جميلة الشنطي، وأحمد أبو حليبة، وذلك بهدف إجراء مزيد من المناقشات حول مشروع قانون

لتنظيم قطاع الكهرباء لاسيما أن التشريع الفلسطيني يخلو من إطار قانوني متكامل ينظم هذا الشأن، ملفتاً إلى أن المشروع سيساهم في إزالة أية عقبات أو تحديات قانونية أمام الجهات الرسمية القائمة على ادارة قطاع الكهرباء في قطاع غزة والتي تكبدت الكثير من الخسائر والأضرار نتيجة التعدي على الشبكة والعبث بالمنشآت الخاصة بقطاع الكهرباء بشكل غير مشروع.

وأوضح أن مشروع القانون المذكور يتكون من 28 مادة تشمل تعاريف عامة

وناقشت الورشة بنود مشروع القانون حيث أبدى الحضور ملاحظاتهم عليه، تمهيداً لإقراره من المجلس التشريعي بالقراءة الأولى، حيث سبق أن تم إقراره بالمناقشة عامة، بدوره قال رئيس اللجنة النائب الغول أن هذا المشروع يتوافق مع أحكام القانون الاساسي لسنة 2003 وتعديلاته ومع السياسة العامة للمجلس التشريعي الرامية الى تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات الحديثة. وأكد أن مشروع القانون يكتسب أهمية كبيرة باعتباره يوفر البنية القانونية

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء بحضور رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، وعضو اللجنة النائب يونس الأسطل، وأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، وشارك بالورشة رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل، رئيس سلطة البيئة كنعان عبيد، نائب رئيس شركة توزيع الكهرباء عوني نعيم، النائب العام المساعد علي صرصور، ولفيف من المختصين والمهتمين.

والضفة، بالإضافة للحوارات الأخير التي جرت في العاصمة القطرية الدوحة بغية إتمام المصالحة الوطنية، وغير ذلك من ملفات تخص الشأن الفلسطيني "البرلمان" طرحت الموضوعات السابقة على مائدة النقاش مع النائب عن محافظة نابلس منى منصور وأعدت الحوار التالي:

طفى على السطح في الآونة الأخيرة أخبار إحباط أجهزة السلطة لعمليات فدائية ضد الاحتلال الذي أثار سخط المواطنين الفلسطينيين، بالإضافة لملف التنسيق الأمني المرفوض وطنياً وسعي السلطة لإيقاف انتفاضة القدس على الرغم من الإجراءات الوحشية التي يتخذها الاحتلال بحق الشباب والفتيات في القدس

الأجهزة الأمنية تعمل لراحة الاحتلال أكثر من خدمة شعبها

النائب منصور: يجب على السلطة إنهاء التنسيق الأمني ودعم انتفاضة القدس وتنفيذ اتفاقات المصالحة

من كل القوى والفصائل والشخصيات الاعتبارية والوطنية.

هل تشير الوقائع الميدانية في الضفة لإمكانية حدوث مصالحة وطنية حقيقية؟

الواقع في الضفة سيء جداً، ما زال هناك اعتقالات سياسية، وما زلنا نعاني من غياب واضح للديمقراطية والحريات الشخصية، وتسلط الأجهزة الأمنية على الناس والمواطنين وطلاب الجامعات، هو سيد الموقف حتى اللحظة، وطالما أن الظروف في الضفة على هذا النهج فلن يكون هناك مصالحة حقيقية، على الرغم من أننا مع المصالحة حتى نعيد لشعبنا كرامته ومكانته بين الشعوب العربية والإسلامية.

ما هو المطلوب لإنهاء الانقسام، وهل من معيق حقيقي لإتمام المصالحة الوطنية؟

المطلوب من قوى وفصائل الشعب الفلسطيني تقبل الآخر والاعتراف بحقه بالعمل السياسي والتنظيمي، مطلوب أن نتبادل الاحترام، ونعتمد ثقافة الحوار بدلاً من التناحر، مطلوب من الفصائل الاقتناع بضرورة التكامل الفصائلي والشعبي، بالإضافة لمحاربة نهج وثقافة سلطة الفرد الواحد. ويجب علينا جميعاً العمل على تفعيل المؤسسات الفلسطينية وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني، وتحديد القضاء وتفعيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، ومن أوجب الواجبات الوطنية في المرحلة الحالية تخلي السلطة عن خدمة الاحتلال ووقف التنسيق الأمني، والعمل لرعاية الشأن الفلسطيني بإخلاص.



حتى يتسنى لنا إنهاء الانقسام، كما يجب عليها التخلي فوراً عن خدمة الاحتلال والالتفات لمصالح الشعب الفلسطيني والتي يأتي في مقدمتها دعم استمرار انتفاضة القدس، ورفع تجاوزات الاحتلال بحق شبان الضفة للمحاكم الدولية.

كيف تنظرون لدور المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية تجاه قضية الأسير الصحفي محمد القيق؟

موضوع القيق خطير جداً ونحن نعرب عن تضامننا معه وندعم مطالبه المشروعة في وجه سجنائه المجرم، وبالنسبة للمؤسسات الحقوقية تعلمون أنها تقوم على تمويل خارجي لبرامجها وفقاً لمعايير تضعها المؤسسات الداعمة ومعظمها أوروبية، وأي مؤسسة محلية تخرج عن سياسة الممول يتم إغلاقها فوراً، أو التوقف عن دعم مشاريعها. أما بالنسبة للمؤسسة الدولية فمعروف عنها أنها تلتزم الصمت غالباً إذا ما تعلق الأمر بالحق الفلسطيني، أو

كله يرفضه ويطالب بوقفه ومحاسبة ممارسيه، غير أن السلطة مستمرة به رغم كل تلك المطالبات بوقفه، وذلك لأن مصيرها مرتبط به فإذا توقفت عجلة التنسيق الأمني فإن ذلك بالضرورة سيؤثر على مستقبل السلطة، وكيونيتها وبقائها لذا فهي مصرة على استمراره وبكل اخلاص، والسلطة تعمل لراحة الاحتلال أكثر مما تخدم الشعب الفلسطيني وأكثر مما ترعى مصالحه المختلفة.

وأضافت منصور بالقول: "التنسيق الأمني يعد من الجرائم البشعة في حق الشعب الفلسطيني، لما له من دور في تسليم المقاومين للاحتلال وهنا نلفت الانتباه لمساهمة الأجهزة الأمنية للسلطة في تسليم معلومات عن خلية نابلس التي نفذت عملية إيتار والتي قتل فيها مستوطن وزوجته، والقيام بإفشال العديد من العمليات البطولية الأخرى".

وفي ذات الإطار نحن نرى صباح مساء الجهود التي تبذلها السلطة لإجهاض انتفاضة القدس، وهنا فإنني أطالب السلطة بالتوقف عن التنسيق الأمني

كيف يمكن التصدي لاعتداءات الاحتلال وخاصة الاعتداءات الميدانية بحق الفتية والأطفال في القدس والضفة؟

يجب أن يكون التصدي للاحتلال على المستوى العربي بشكل كامل وليس على مستوى الضفة الغربية المحتلة وحدها، مع تأكيدنا على أهمية الحراك الشعبي لأبناء الضفة ضد الاحتلال وجنوده ومستوطنيه المجرمين الذين يرتكبون أكبر الجرائم الإنسانية في ظل غفلة المجتمع الدولي وتهميشه لمعاناة شعبنا في الضفة.

وهنا دعني ألفت انتباه المجتمع الدولي لمعاناة شعبنا جراء الاحتلال وتضحياته المستمرة منذ نشأة الكيان قبل بضعة عقود، وبصرامة تامة فإن الشعب الفلسطيني منذ أن احتلت أرضه عام النكبة (1948م) وهو يضحى ويقدم الشهداء والجرحى والأسرى والبيوت المهدومة دون أن يجد أي حل، ودون أن يجد أي نصير دولي عادل، لذا فنحن بحاجة لإسناد خارجي من الدول العربية والإسلامية، وعلى السفارات الفلسطينية القيام بجهود دبلوماسية وسياسية على الصعيد الدولي للفت الانتباه لمعاناتنا المستمرة ولجرائم الاحتلال بحق الشبان والفتيات واعدادهم ميدانياً.

كيف يمكن التصدي لاعتداءات الاحتلال وخاصة الاعتداءات الميدانية بحق الفتية والأطفال في القدس والضفة؟

يجب أن يكون التصدي للاحتلال على المستوى العربي بشكل كامل وليس على مستوى الضفة الغربية المحتلة وحدها، مع تأكيدنا على أهمية الحراك الشعبي لأبناء الضفة ضد الاحتلال وجنوده ومستوطنيه المجرمين الذين يرتكبون أكبر الجرائم الإنسانية في ظل غفلة المجتمع الدولي وتهميشه لمعاناة شعبنا في الضفة.

وهنا دعني ألفت انتباه المجتمع الدولي لمعاناة شعبنا جراء الاحتلال وتضحياته المستمرة منذ نشأة الكيان قبل بضعة عقود، وبصرامة تامة فإن الشعب الفلسطيني منذ أن احتلت أرضه عام النكبة (1948م) وهو يضحى ويقدم الشهداء والجرحى والأسرى والبيوت المهدومة دون أن يجد أي حل، ودون أن يجد أي نصير دولي عادل، لذا فنحن بحاجة لإسناد خارجي من الدول العربية والإسلامية، وعلى السفارات الفلسطينية القيام بجهود دبلوماسية وسياسية على الصعيد الدولي للفت الانتباه لمعاناتنا المستمرة ولجرائم الاحتلال بحق الشبان والفتيات واعدادهم ميدانياً.

كيف تنظرون للدور الذي تمارسه السلطة لإجهاض الانتفاضة ولا سيما استمرارها في التنسيق الأمني؟



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

النداء الأخير ..

يخوض الزميل الإعلامي محمد القيق اضراباً مفتوحاً عن الطعام منذ خمسة وثمانون يوماً على التوالي احتجاجاً على اعتقاله إدارياً من قبل سلطات الاحتلال، لم تعد قضية القيق تخفى على أحد، كما لم يعد وضعه الصحي يحتمل أكثر من ذلك، القيق يصدق من أعماق قلبه بالنداء الأخير قبل الموت ينادي ضمائر الأمة لعلها تهب لنجدته، وهو يتمنى أن يستمع لصوت ابنه قبل أن يلقى الله شهيداً.

إما حر أو شهيد، هذا لسان حال الزميل القيق منذ اللحظة الأولى لإعلانه الاضراب وما زال مستمر ويتمتع بمعنويات عالية رغم الألم وصف الجسد، وخوار القوة، لا أدري لماذا لم تعمل السلطة ما بوسعها لتخرج القيق من أزمته كرجل فلسطيني وطني، كان بمقدور السلطة أن تضغط على الاحتلال بألف طريقة وطريقة غير أنهم ليسوا معنيين بذلك، وليس معنيين بأي صوت حر أو شريف في الوطن.

لقد كان للمقاطع المصورة والتي شاهدناها مؤخراً للأسير القيق وهو يتألم وقع الصاعقة على كل من في قلبه ذرة من إنسانية، غير أن ذلك لم يستدعي خطاباً من أي من قيادات السلطة في رام الله، ولا حتى بياناً صحفياً يدينوا فيه ما يجري للقيق، ولو كان الأمر يتعلق بشخصية إسرائيلية ربما لقامت رئاسة السلطة بكل ما تستطيع القيام به على جناح السرعة.

وليس بعيداً عن هذا المشهد، مشاهد أخرى أكثر دموية يرتكبها الاحتلال صباح مساء في الضفة الغربية والقدس بحق الشبان والفتيات، والإعدامات الميدانية تنتظر كل من يشتبه به جنود الاحتلال، وأحياناً دون شبهة لمجرد أنهم يرغبون بالتنكيل والتسلية على حساب دماء أطفالنا وأبنائنا، وما من أحد يصرخ في وجه الاحتلال ليوقف انتهاكاته وإجراءاته القمعية، وحيال ذلك فلا سبيل أمام شعبنا سوى مقاومة الاحتلال في الضفة وبكل السبل وشتى الوسائل المتاحة.

القيق، والشهيدة كلزار، وغيرها من الفتيات الشهداء في الضفة الذين أعدمهم الاحتلال بدم بارد، وانتهاكات جنود الاحتلال ومستوطنيه بحق المسجد الأقصى المبارك، واضطهاد عائلات شعبنا وتشريدنا من بيوتنا، كلها أيقونات صمود وتحدي للاحتلال، وهي أيضاً أمثلة يضر بها شعبنا في الصبر والاحتمال من أجل الوطن والقضية، كل ذلك أدلة واضحة على تمسك أحرار شعبنا بالثرى والتراب المقدس لفلسطين.

الحقيقة أن شعبنا بهذه المعنويات وبجسم هذه التضحيات يستحق غداً أفضل وواقع أجمل وقيادة أكثر حكمة تقدر تضحياتنا الجسام وتعمل على تخفيف مصابنا الجلل، لقد سافر القوم إلى اليابان وعقدوا سلسلة لقاءات هناك دون أن يذكرنا الأسير القيق، ودون أن يتطرقوا لإضرابه الطويل عن الطعام، ومن غير أن يعرفوا بمعاناة شعبنا، ولم ينددوا بإجراءات الاحتلال بالقدس والضفة وإعداماته الميدانية بحق الأطفال والفتيات الفلسطينيات.

لم نرى أي نشاط لسفارات فلسطين يفصح سياسات الاحتلال وانتهاكاته بحق أسرائنا، ولم يقيم أحد من سفرائنا المعتمدين في البلدان الأخرى بعمليات أو فعاليات تساند الأسير القيق وتتضامن معه، لا أدري ماذا ينتظرون فلم يعد هناك بقية من وقت للمراهنة على انفراج أزماتنا وخاصة قضية الأسير الصحفي القيق، وإلى أن يخضع الاحتلال لإرادته فيصبح حراً طليقاً، أو يلقى وجه الله شهيداً فلن نتوقع من السلطة غير الشجب والاستنكار، كان الله في عون القيق وأيده بنصر قريب.

التشريعي يهنئ عائلة أبو عيشة بعقد قران نجلهم الأسير في سجون الاحتلال



مسلمة وطنية".
ولدى زيارته بيت آل جربوع عائلة العروس أشاد بحر بالخطوة التي اتخذتها العائلة بقرار زواج ابنهم من أسير ما زال يقبع في سجون الاحتلال معتبراً ذلك تضحية من أجل الوطن وإكراماً لمن ضحى بسنوات عمره خلف القضبان من أجل الحياة الكريمة لشعبه وأهله، وتمنى بحر والوفد المرافق له الإفراج العاجل للأسير، وحياة سعيدة في وطنه وكنف أسرته.
يذكر أن الأسير محمود أبو عيشة يقضي حكماً بالسجن 17 عاماً في سجون الاحتلال قضى منها 11 عاماً متنقلاً بين السجون في الداخل المحتل، وشكلت خطوته الأخيرة بعقد قرانه تحدياً للاحتلال وللسجان.

قدم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي يرافقه النائب عبد الرحمن الجمل ووكيل وزارة الأسرى بهاء المدهون ووفد من الشخصيات القيادية والاعتبارية بالمحافظة الوسطى، التهنئة لعائلة أبو عيشة في النصيرات بمناسبة عقد قران نجلهم المناضل الأسير في سجون الاحتلال محمود أبو عيشة على إحدى فتيات المحافظة الوسطى.
وأشاد بحر لدى زيارته عائلة الأسير بتضحيات أسرائنا في سجون الاحتلال، ملفتاً لأنهم يتمتعوا بمعنويات عالية ويتسلحوا بالصبر والثبات، وأضاف قائلاً: "لولا الإيمان بالله والصبر الذي يتمتع به أسرائنا لما أقدم الأسير محمود على هذه الخطوة، غير أنه يعلم أن لمشوار السجن نهاية وأنه سيكون في الغد القريب حراً طليقاً بإذن الله ويكون أسرة



نواب الضفة لدى زيارتهم منزل الصحفي الأسير محمد القيق للتضامن معه



■ تنسيق ومتابعة
حسام علي أبو ججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps